جادة في السعي بالتعاون مع كافة الفصائل، وفي اطار مؤسسات المنظمة، جادة في النضال من اجل معالجة هذه السلبيات والظواهر المرضية، وقد طرحنا هذا الموضوع مرات عديدة، ومن خلال أوراق ومقترحات مكتوبة، آخرها الورقة التي قدمتها الجبهة للمجلس المركزي الاخير الذي انعقد في بغداد، ورغم اننا لم نحقق نجاحات هامة وملموسة الا اننا سنتابع نضالنا في هذا الاتجاه.

ونعتقد ان كافة القوى، اخذت تتفهم شيئاً فشيئاً أهمية الاصلاح، بل وتشعر بانعكاسه المباشر على الشأن الوطني بكافة تفاصيله، الانتفاضة تتعاظم، وتتكاثف حولها المؤامرات، وبالتالي لايجوز أن يبقى ادائنا ومؤسساتنا دون المستوى المطلوب في التعاطي والتفاعل معها. ونحن لانشك في أن استمرار الاوضاع والظواهر التي اشرنا إليها، انما يلعب دوراً مؤثراً في مستوى التفاف ودعم، وتضحيات جماهيرنا خارج الوطن مع الانتفاضة. ولكن الصحيح ايضاً هو ان الجماهير الفلسطينية يجب ان تقوم بدورها بكل همة ومسؤولية للدفع نحو هذا الاصلاح، ويجب ان يصبح مطلب الاصلاح مطلباً جماهيرياً. هذا من جهة، ومن جهة ثانية فان الاصلاح يجب ان يعكس نفسه بكل اتساع على حركة الجماهير الفلسطينية في الشتات دعماً واسناداً للانتفاضة.

نحن من جهتنا، سنجعل من عنوان الاصلاح الديمقراطي عنواناً اساسياً في دورة المجلس الوطني القادمة عندما ينعقد في تشكيله الجديد. هذا بالاضافة الى العنوان الاساسي الاول الا وهو المراجعة النقدية والجريئة للسياسة التي سارت عليها المنظمة منذ الدورة الاستثنائية التاسعة عشر التي عقدت في نوفمبر ١٩٨٨.

●● نايف حواتمة

■ الانتفاضة كشفت بشكل صارخ وأبرزت على السطح المسافة الواسعة بين الاقوال والأعمال في أجهزة ومؤسسات م.ت.ف.، فحيث يشتبك كل شعب الانتفاضة بكل طبقاته وبمقدار عطاء كل طبقة في مواجهة شاملة مع الاحتلال فإن مؤسسات م.ت.ف. بقيت تعاني من الانفصام الواسع بين الشعارات والممارسات، فهذه المؤسسات لاتستجيب حتى هذه الدقيقة لضرورات البناء الجبهوي الديمقراطي عملاً ببرنامج المنظمة الذي ينص بأن م.ت.ف. جبهة وطنية عريضة لكل طبقات الشعب واتجاهاته وعملاً بطبيعة وتركيب الأوضاع القيادية الأولى لمنظمة التحرير من الفصائل والقوى والشخصيات، ولازال جسم م.ت.ف. الاداري والدبلوماسي أسيراً للتشكيلات البيروقراطية المترهلة والتي تقادم عليها الزمن، مع ان عشرين عاماً في عمر الثورة أعطت جيشاً هائلاً من الاطارات والكوادر المناضلة المختبرة، ومن العلماء والمثقفين ولكن كل هذا النطور لم يشق طريقه حتى الآن إلى مؤسسات وأجهزة م.ت.ف.، فالقوى البيروقراطية المتبرجزة والمحافظة على مجموعة من المكاسب والامتيازات لازالت ترفض الاستجابة لنداء دمقرطة مؤسسات م.ت.ف. وتحويلها إلى مؤسسات جبهوية، وحقنها بالدماء الجديدة من الاطارات المناضلة المجربة والعلماء والمثقفين . ان هذا الوضع ، او إن هذه الخارطة ليست مستعصية على التفسير ولا على الحل، فتفسيرها كامن باستمرار هيمنة جناح في الثورة والحركة الوطنية على كل مؤسسات ومقدرات م.ت.ف.، وماتولد عنه من اندماج وتداخل هائل بين كوادر واطارات هذا الجناح، وبين القديم الموروث قبل النقلة النوعية التي حدثت في القيادة السياسية لـ م.ت.ف في عام ٦٨ عندما دخلت فصائل المقاومة م.ت.ف وانهت هيمنة أبناء العائلات القديمة التي شكلت امتداداً لما كان قائماً في بلادنا قبل عام ١٩٤٨، امتداداً داخل م.ت.ف. ان حل هذه المسألة يتطلب :

اولاً/ تصحيح العلاقة بين القوى الديمقراطية والوطنية السليمة في م.ت.ف للنضال بشكل متحد من أجل دمقرطة مؤسسات م.ت.ف. واصلاحها وتحويلها الى مؤسسات جبهوية وطنية من القمة الى القاعدة، ثانياً/ بمقدار ما تتعاظم الانتفاضة وفعلها الضاغط على م.ت.ف. بمقدار ما تسرع في انجاز هذه العملية بديلاً عن كل عمليات التدخل البيروقراطي اليميني الخارجية، ذات الطبيعة البرغماتية في شؤون القيادة الموحدة والتي تتخذ اشكالاً صارخة مثل التدخل في إعادة صياغة نداءات الانتفاضة، وبتقلبات الأموال التي تمر عبر القيادة الموحدة، فضلاً عن الاشكال الأخرى . ثالثاً / بمقدار مايتعزز عن الارض دور ونفوذ القوى الديمقراطية والوطنية السليمة في صفوف شعبنا وم.ت.ف. بمقدار هذا كله ، بمقدار مايصبح ممكناً وضع برامج الاصلاح الديمقراطية التي تكرر اقرارها مجالسنا الوطنية موضع الحياة العملية .

●● ابو إياد

● اعتقد أن المجال الوحيد لاجراء ذلك في اللقاءات التي تتم بين القيادة الفلسطينية ونحن في م.ت.ف عندما تتم مثل هذه اللقاءات فإن مناقشة القضايا السياسية والتنظيمية هي التي تغلب على مناقشة القضايا الاخرى وبعض الاحيان ننسى هذا الموضوع الاساسي باعتباره جزء من المعركة السياسية التي نخوضها .

انا لايجوز لي أن اشكو لانني في القيادة وبالتالي فانني اعتقد أن كل واحد منا في القيادة الفلسطينية مسؤول عن عدم اجراء هذا الاصلاح . ومن هنا فانني ارى أن الاطار الصحيح لمناقشة مثل هذه هو المسائل في القيادة الفلسطينية . ثم سجل علي اننا كلنا مسؤولون عن عدم تحقيق هذا الاصلاح ، لان ماحصل ويحصل حتى الآن كلام من باب رفع العتب مذكرات هنا وهناك ثم ينتهي نضالنا من اجل هذا الاصلاح عند هذه الحدود . وبالتالي فإن المصيبة تكون كبيرة عندما تتحول القيادة الى القاعدة وتبدأ تشكي في هذا الوضع ، اكرر ان مشكلة كبيرة لاننا نحن القيادة ويجب علينا ان نقوم وان نبحث بجدية هذه الامور وبالتالي فانني أحمل المسؤولية الى كل القيادة الفلسطينية دون استثناء .

●● سليمان النجاد

● لنتحدث عن موضوع الاصلاح دون ابه صفات، المطلوب اصلاح، حتى لاتصرفنا صفا الاصلاح عن مضمونه وجوهره.

فموضوع الاصلاح طرح قبل الانتفاضة وكان الأساس الذي استندت عليه وحدة المنظمة في الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني سنة ١٩٨٧ التي كان عنوانها التخلي عن اتفاق عمان وصياغة برنامج سياسي واضح واحداث اصلاح داخل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية.

جاءت الانتفاضة وأكدت ضرورة هذا الاصلاح، وقد اخضعت الانتفاضة لنار اختبارها جميع مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وجميع مفاهيم المنظمة في التعامل مع جماهير الشعب الفلسطيني داخل الارض المحتلة أو في الشتات.

وعندما نتحدث عن الاصلاح إنما نأخذ في الاعتبار اعادة النظر في جميع مؤسسات واجهزة منظمة التحرير الفلسطينية وان نعزز ونطور المؤسسات اللازمة والضرورية وان نتخلى عن تلك المؤسسات التي تبتعد عن الجماهير، وكذلك ايضاً ان نأخذ بعين الاعتبار مدى نجاعة هذه المؤسسات في تقديم الدعم والمساندة السياسية والمادية والمعنوية لجماهير شعبنا المنتفضة وكذلك مدى هذه المؤسسات في التواصل والتعاطي مع جماهير الشعب الفلسطيني في الشتات لتعزيز التفافها حول منظمة التحرير وبرنامجها السياسي والسهر على مشاكلها وقضاياها المعيشية وكذلك، ان تكون هذه المؤسسات وبخاصة مكاتب المنظمة التي يجب ان تكون قنوات نشطة للصلة الحية مع القوى السياسية التي تقف مع شعبنا الفلسطيني.

صحيح ان هناك مشاريع عديدة قد طرحت وقد قبل الكثير حول موضوع الاصلاح، ولكنني اتفق معك بأنها وضعت في أرشيف اللجنة التنفيذية حيث ان بعضها يأخذ طريقه الى حيز التنفيذ وهناك بعض الاصلاحات الاخرى التي أوجدتها الجماهير واعتمدتها القيادة الفلسطينية. ومع ذلك، فانني أقول مازال علينا عمل الكثير على هذا الصعيد مع سائر القيادات الفلسطينية وقد يكون امام القيادة الفلسطينية العديد من المسائل السياسية الملحة لكن هذا ليس عذراً لتأجيل اتخاذ الاجراءات اللازمة من أجل تطبيق هذا الاصلاح بهذا المفهوم الواقع حتى نتجاوز ثغرات يستغلها اعداء الشعب الفلسطيني للنيل من منظمته ومن قيادته.

فبمقدار ماننجز هذا الاصلاح نقطع الطريق امام اولئك الذين يستغلون سلبيات عمل بعض مؤسسات منظمة التحرير للنيل منها والطعن في اهداف النضال الوطني الفلسطيني والتنصل من التضامن مع هذا النضال العادل.

●● منظمة التحرير الفلسطينية تكاد ان تحصر اهتمامها السياسي في المناطق المحتلة عام ٦٧ ولم نسمع ان توجهت جدياً لتأخذ باقي تجمعات الشعب الفلسطيني دورها قد اتخذ من قبل قيادة م.ت.ف خاصة فلسطينيو ١٩٤٨. وتاسيساً عليه: كيف يمكن تطبيق برنامج التكافل الاسري وقيام الشعب الفلسطيني بكل تجمعاته بواجبه في معركة الحرية والاستقلال؟؟

●● جورج حبش

■■ ينبع الاهتمام بدور فلسطينيي الارض المحتلة عام ١٩٤٨، من الضرورة التي تتطلبها مهمة تحقيق الانتفاضة لهدفها بالحرية والاستقلال. ان تحقيق هدف الانتفاضة بإقامة الدولة الفلسطينية على الارض، وكما قلت سابقاً، يتطلب حشد كافة طاقات الشعب الفلسطيني في كافة اماكن تواجده وبخاصة منه ذلك الجزء العزيز من شعبنا الذي ظل يرزح تحت الاحتلال الصهيوني منذ نكبة ١٩٤٨.

واخصص هذا الجزء من شعبنا، لانه الاقرب الى الضفة الفلسطينية وغزة، ولانه - وهذا الامر مهم جداً - يعيش بين مساءات المجتمع الصهيوني. وربما، لهذه الاسباب، فإن العدو الصهيوني يخشى اكثر ما يخشى من انتقال دور وفعل فلسطينيي ١٩٤٨ من مرحلة إسناد الانتفاضة الى مرحلة المشاركة فيها، وقد عبر اكثر من قائد صهيوني عن هذه الخشية ورفعها الى مصاف القلق على المشروع الصهيوني برمته فيما لو حصل ذلك الانتقال.

وانا عندما اتحدث عن الضرورة التي يفرضها الاهتمام بدور فلسطينيي ١٩٤٨، فانني اعني بالضبط ضرورة الانخراط المباشر لهذا الجزء من شعبنا في الانتفاضة. لكن يوجد ثمة فرق بين الضرورة والامكانية. فباعتقادي ان امكانية الانخراط المباشر والفوري في الانتفاضة غير متوفرة الآن، واجد في نفسي الجراة على القول بأننا في الجبهة الشعبية اخطأنا عندما رفعنا في السنة الاولى للانتفاضة شعار: انخراط جماهير ١٩٤٨ الفلسطينية في الانتفاضة. وقد قمنا بالفعل بتعديل الشعار ليصبح: مزيداً من اسناد ودعم جماهير شعبنا في الاراضي المحتلة منذ العام ١٩٤٨ للانتفاضة، على طريق الانخراط الشامل فيها.

ونحن عندما نقول: ان الامكانية غير متوفرة الآن، فانما نعني بذلك ان الظروف الموضوعية والذاتية غير ناضجة لاحداث عملية الانخراط. وهذه الظروف الموضوعية والذاتية اقل نضجاً منها في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة - تلك الظروف التي فجرت الانتفاضة.

صحيح ان فلسطينيي ١٩٤٨ يتعرضون لاشكال متعددة من القمع والتمييز. وصحيح انهم يقاومون ذلك بكافة الاشكال المتاحة لهم، لكن من الصحيح ايضاً ان مستوى القمع والتمييز ومستوى تنظيم المجابهة اكثر بما لايقاس في الضفة والقطاع منه في الاراضي المحتلة منذ العام ١٩٤٨.

وقد يكون من الصعب ان اشرح بالتفصيل الفرق بين الظرفين الموضوعي والذاتي في كلا الساحتين لكني سأكتفي بالاشارة الى بعض الفروقات، فعلى الصعيد الموضوعي استولى العدو الصهيوني على اكثر من ٥٠٪ من اراضي الضفة الفلسطينية واكثر من ٣٥٪ من اراضي قطاع غزة. بينما استولى على حوالي ٣٠٪ من اراضي الفلسطينيين المقيمين في منطقة ٤٨. اضف لذلك مشكلة المياه التي يعاني منها شعبنا في الضفة والقطاع والتي بلغت حد استيلاء العدو الصهيوني على اكثر من ٨٠٪ من مياه الضفة والقطاع.

كما انه توجد فروقات في مستويات أجور العمل والتعليم، وبالطبع هناك فروقات اخرى على مستوى الحريات السياسية والمدنية.

في هذا المجال يهمني ان اشير الى ان مستوى التنظيم السياسي في الضفة والقطاع هو اعلى منه في اراضي ١٩٤٨ وكما هو معروف، فان التنظيمات في الضفة والقطاع سرية تتبع اشكالاً وطرقاً نضالية لايمكن ان تفرضها اشكال التنظيم العلني المقيد بشروط العمل في ظل الدولة